الاحَزاب السياسيةِ في العراق وطبيعةِ الاداء بعد الحرب العالميةِ الثانيةِ (١٩٤٥ – ١٩٥٨)

م.د مهند عبد الكريم خلف

مديريةِ تربيةِ الرصافةِ٢/ البحوث والدراسات

aburgheefmohannad@yahoo.com

الملخص

يعيش العراق اليوم بنحوٍ عام، ظروف سياسيةِ وحزبيةِ سيئةِ وقاهرةِ، أثّرت بشكلٍ كبير على الواقعِ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلد، الأمر الذي دفع المعنين إلى اتخاذ تدابير وبحوث ودراسات مختلفةِ تتماشى مع محاولةِ الاصلاح واعادةِ البوصلةِ الى الامام. فتاريخنا زاخر بالاحداث المماثلةِ فبعد اندلاع الحرب العالميةِ الثانيةِ من قبل الدول العظمى ضد المانيا ،i اخذت تلك الحرب بالتأثير على الشعب العراقي اقتصاديا وسياسيا باختلافهم من الميول لاحد الطرفين في الحرب، فرأت الحكومةِ العراقيةِ من خلال وزارةِ ياسين الهاشمي (١٧ / آذار / ١٩٣٥ م) تعطيل الاحَزاب، iواتخذت قررا بذلك. وبعد انتهاء الحرب العالميةِ الثانيةِ ومن خلال خطابه أبدى الوصي عبد الإله بعد أنْ دعا إلى اجتماع مجلس الأمةِ في (٢٧ / كانونالأول / ١٩٤٥ م) واشار الى اعادةِ إنشاء الاحَزاب السياسيةِ وإصلاح قانون الانتخابات، تكون البحث في تقسيمه الى ثلاثة عنوانات وخاتمةِ، تطرقنا في العنوان الاول الموافقةِ على اعادةِ الاحَزاب السياسيةِ بعد الحرب العالميةِ الثانيةِ ، iفيما تحدث العنوان الثاني الى اهم الاحَزاب السياسيةِ المشكلةِ للفترةِ (١٩٤٥–١٩٥٨) والتي كان لها الدور الفاعل في السياسةِ العراقيةِ خلال تلك الفترةِ، فيما تطرق الثالث الى اداء الاحَزاب السياسيةِ في العمليةِ السياسيةِ

الكلمات المفتاحيةِ : الاحَزاب / العمليةِ السياسيةِ / العهد الملكي

Abstract

Iraq is witnessing today in general bad and compelling political and partisan conditions, which have greatly affected the political, social and economic reality in the country, which prompted those concerned to take measures, research and studies Different in line with the attempt to reform and bring the compass forward. Our history is replete with similar events. After the outbreak of the Second World War by the great powers against Germany, that war began to influence the Iraqi people economically and politically due to their differences in inclinations to one

of the two parties. m) suspending the parties, and took a decision to do so. After the end of the Second World War, the Regent Abd al-Ilah announced that the Regent Abd al-Ilah had called for a meeting of the National Assembly on December 27, 1945 CE. The Regent announced in his speech to re-establish political parties and reform the electoral law
Key words:The partles, politicalprocess royal era . .

اولا:- الموافقةِ على اعادةِ الاحَزاب السياسيةِ بعد الحرب العالميةِ الثانيةِ

بعد طرح اندلاع الحرب العالميةِ الثانيةِ من قبل الدول العظمى ضد المانيا في سبيل فرض هيمنتها وبسط نفوذها على العالم اجمع(شير،٨١)، اخذت نتائج تلك الحرب بالتأثير على الشعب العراقي اقتصاديا وسياسيا بالرغم من اختلاف الميول ووجهات النظر لأطراف الحرب ، فرأت الحكومةِ العراقيةِ من خلال وزارةِ ياسين الهاشمي إنّ البلاد تعاني من وجود أحزاب سياسيةِ متناحرةِ وتكتلات نيابيةِ متخاصمةِ ، وإنّ رجال الدين يحثون الناس على مقاطعةِ الاحَزاب لأنها في الشرق داءٌ وفي الغرب دواءٌ ، فعملت وزارةِ ياسين الهاشمي على تعطيل حزبها (**حزب الإخاء الوطني**) ووقفت جلساته ، ورأى الحزب أنْ يأخذ بدعوةِ الأمةِ لتكون يدًا واحدةِ وحزبًا واحدًا (**الحسني،الوزارات،ج٣،٧،١٠٣**) وبذلك قد جمدت الاحَزاب في العراق ، بعد استلام ياسين الهاشمي رئاسةِ الحكومةِ في (١٧ / آذار / ١٩٣٥ م) وتعطيل حزبه (**الحسيني،تاريخ العراق،١١٩**) . وقد سئلت بعض الاحَزاب عن هذا الموقف ، فأجابوا بأنهم يؤيدون هذا الاقتراح إذا كانت هناك مصلحةِ وطنيةِ لتوقف أعمال الحزب . والا توجد مصلحةِ خاصةِ للحكومةِ في تعليق وتجميد هذه الاحَزاب (**الحسيني،تاريخ الاحزاب،١١٨**) .

١- الموقف السياسي من تجميد قانون الاحَزاب العراقية

وبعد الاحتلال البريطاني المباشر للأراضي العراقيةِ عسكريًا خلال الحرب العالميةِ الثانيةِ طالبت القوى السياسيةِ والاحَزاب الوطنيةِ بخروج القوات البريطانيةِ واستقلال العراق السياسي وتأسيس الكيان العراقي الحديث ، وإنّ ذلك لا يحدث إلا من خلال جهاد مرير وطويل للشعب العراقي الذي كافح الطغيان والاستبداد والوقوف بوجه الاحتلال البريطاني في الثورةِ ضده ، ونتيجةِ لذلك أنحصر التوجه السياسي على القائمين في الحكم ، ولم يبقَ للأحزاب ولا الجمعيات وكذلك المجلس النيابي أيّ أثر في الحياةِ السياسيةِ ، وأصبح المجلس النيابي جزءًا من الحكومةِ (**شناوة،٢٣٥**) .

واشتدت التيارات السياسيةِ في أعقاب الحرب بوجوب رفع الضغط عن الرأي العام ، ولابد للمتغير الدولي أنْ يكون له تأثيرٌ في مسار السياسةِ العراقيةِ في مرحلةِ ما بعد الحرب ،

وبخاصةِ إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنّ البلاد قد خرجت من الحرب وهي مثقلةِ بأعباء اقتصاديةِ وعسكريةِ ، فضلا عن غياب الحياةِ الديمقراطيةِ ، فظهرت تصريحات كثيرةِ من شخصيات وطنيةِ خلال فترةِ الحرب وبعده على تجديد النهج الديمقراطي في الحياةِ **(الونداوي،٤٨)** .

بعد انتهاء الحرب العالميةِ الثانيةِ أبدى الوصي عبد الإله اهتماما شخصيًا متناهيًا بكافةِ الميادين السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والعسكريةِ ، وقد كانت هذه الفترةِ بالنسبةِ للوصي حافلةِ ونشطةِ (**الحربي،٦٣**) .

٢- **اعلان الوصي على الغاء تجميد قانون الاحزاب**

فقد أعلن الوصي عبد الإله بعد أنْ دعا إلى اجتماع مجلس الأمةِ في (٢٧ / كانون الأول / ١٩٤٥ م) وألقى خطابًا سياسيًا خطيرًا ، ويبدو إنه كان مفاجئًا لرئيس الحكومةِ وبقيةِ الساسةِ ، فقد أعلن الوصي في خطابه الدعوةِ إلى الإصلاحات الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ وتحقيق العدالةِ الاجتماعيةِ وإعداد جيل من الشباب لتولي أعباء المسؤوليةِ والحكم وإنشاء الاحَزاب السياسيةِ وإصلاح قانون الانتخاب ، وقد رحبت الصحف العراقيةِ بخطاب الوصي وأشارت إلى أنه قد أصاب كبد الحقيقةِ عندما بين بأنه لا يصح بقاء البلاد خاليةِ من الاحَزاب السياسيةِ **(الناصري،٣٤٠)** .

وقد أكد الوصي في خطابه على الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووجوب منح الاحَزاب الحريةِ من خلال قوله : " **هذه هي الأركان السياسيةِ للسياسةِ الوطنيةِ القوميةِ ، التي لا غنى لأيّ حزب أو هيئةِ سياسيةِ عن اتخاذها قواعد ثابتةِ لمنهاجها التفصيليةِ التي تصفها ، مستهدفةِ خدمةِ البلاد وتحسين شؤونها فإنّ الاحَزاب والهيئات السياسيةِ الوطنيةِ ، التي لم يصح بقاء البلاد خاليةِ منها ستقدم إلى الأمةِ خططها ومنهاجها في معركةِ الانتخابات ، فمن فاز منها على سواه بثقةِ الشعب وتأييده ، أضطلع بالحكم ، ونهض بمسؤوليةِ تنفيذ تلك السياسةِ ...** "**(الحسني،الوزارات،٣١٦)** .

رحب نواب المعارضةِ في البرلمان بخطاب الوصي عبد الإله مع استمرارهم في تجريح رئيس الوزراء حمدي الباجه جي مطالبينه بالاستقالةِ لفسح المجال لوزارةِ جديدةِ تعمل على الأهداف التي أعلنها الوصي (**الناصري،٣٤٠**) .

٣- **اعلان الإجازات للأحزاب السياسيةِ**

في (٢٣ / شباط / ١٩٤٦ م) عهد تأليف أول وزارةِ بعد الحرب إلى توفيق السويدي ، وتعهدت الوزارةِ الجديدةِ في برنامجها تنفيذ عدد من مطالب الشعب العراقي السياسيةِ

والاقتصاديةِ الملحةِ كتعديل المعاهدةِ البريطانيةِ ـ العراقيةِ بشكل يتفق مع التغيرات الجاريةِ على الصعيد العالمي وميثاق هيئةِ الأمم المتحدةِ ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين ، والقيام بعدد من الإصلاحات الديمقراطيةِ الضروريةِ ، وبالفعل اتخذت الوزارةِ في الشهر نفسه عددًا من الإجراءات المهمةِ ، كإلغاء الأحكام العرفيةِ التي عانت منها البلاد الأمرين منذ إعلانها في مطلع صيف (١٩٤١ م) ، وإلغاء الرقابةِ المفروضةِ على الصحف والمطبوعات **(كمال،١٣٥)**.

وأعلن رئيس الحكومةِ إنّ منهاج الوزارةِ الأهداف والمبادئ الواردةِ في خطاب الوصي الذي ألقاه على أعضاء مجلس الأمةِ بتأريخ (٢٧ / ١٢ / ١٩٤٥ م) كالصيانةِ الاجتماعيةِ ، والعدل الاجتماعي ، وإعداد جيل من الخلف الصالح يتولى أعباء الحكم والمسؤوليات ، من خلال فسح المجال لتأسيس الاحَزاب ، لذلك ستكون مهمتنا توجيه التشريع، ووضع الخطط والتصاميم إلى ما يحقق تلك المبادئ والأهداف ، وبذلك أجازت وزارةِ الداخليةِ في (٢ / نيسان / ١٩٤٦ م) تأليف الاحَزاب والجمعيات العراقيةِ **(الحسني، الوزارات،١٢٩)** .

<u>ثانيا :- اهم الاحَزاب السياسيةِ المشكلةِ للفترةِ (١٩٤٥-١٩٥٨</u>

وما ان وضعت الحرب العالميةِ الثانيةِ اوزارها حتى بدأت الحركات التحرريةِ تنشط بين الشعوب مطالبةِ بالحريةِ والديمقراطيةِ والاستقلال الذي عززه انتصار الديمقراطيةِ على الجبهةِ النازيةِ والفاشيةِ ومنهم الشعب العراقي الذي طالب بالحريات الديمقراطيةِ والاستقلال الناجز، واعلن جلسةِ مجلس النواب العراقي في الموافقةِ على عودةِ الاحَزاب السياسيةِ بالعمل السياسي، وأجازت الحكومةِ العراقيةِ عن طريق وزارةِ الداخليةِ السماح لخمسةِ أحزاب بالعمل السياسي في العراق بتأريخ (٢ / نيسان / ١٩٤٦ م) من خلال تقديم هذه الاحَزاب مبادئها ونظامها الداخلي (**كاشف الغطاء،١٣٩**) ، وسوف نتطرق بإيجاز إلى كل حزب من هذه الاحَزاب .

<u>١- حزب الاستقلال</u>

بدأت فكرةِ تأسيس حزب الاستقلال في المعتقلات التي أمرت بها سلطات الاحتلال للأساتذةِ والمثقفين ، فوضع فائق السامرائي مسودةِ النظام الأساسي لحزب الاستقلال مع محمد صديق شنشل وخليل كنه ودعوةِ محمد مهدي كبه الذي استجاب للدعوةِ وشكل الحزب ، وهو حزب قومي يعمل على استكمال سيادةِ البلاد واستقلالها وتحريرها من كل نفوذ أجنبي ، وكذلك

الإصلاح في مختلف النواحي على مبادئ وأسس تقدميةِ اشتراكيةِ ، أمّا على الصعيد القومي فيعمل على تحرير البلاد العربيةِ ، وتوحيدها لتحقيق أملهم المنشود والحصول على أمن العرب بعد أنْ جزأهم الاستعمار وكان الحزب من أوائل من وقف بوجه المعاهدةِ البريطانيةِ . العراقيةِ (**الحسني،الوزارات ،١٣٠**) .

بعد موافقةِ وزارةِ الداخليةِ على طلب الحزب في (٢ / نيسان / ١٩٤٦ م) أنتخب مهدي كبةِ رئيساللحزب وإبراهيم الراوي نائبًا ، وداود السعدي معتمدًا ، وفائق السامرائي أمينًا للسر ، فأصدر الحزب بعد ذلك جريدةِ لواء الاستقلال التي تمثل فكر الحزب في(١٩ / ٤ / ١٩٤٦ م) ، وكان قاسم جمودي مديرها المسؤول (**العكام،١٨-٢١**) .

وكان للحزب فعاليات ودور بارز في الحركةِ الوطنيةِ ، فقد اشتركوا في لجنةِ الاحَزاب العراقيةِ للدفاع عن فلسطين ، وشجب معاهدةِ بورتسموث بين الحكومةِ في عهد وزارةِ صالح جبر والحكومةِ البريطانيةِ ادت إلى وئدها ، وقد نبه الحزب الحكومةِ إلى منع إخراج الحبوب من البلاد بعد أنْ أصيب حاصل سنةِ (١٩٤٧ م) بنقص حاد وبارز (**علي،زعيم الثورة العراقية،١٩٢**) ، كما إنه قبل المشاركةِ فيَ الحكومةِ التي ألفها السيد محمد الصدر في (٢٩ / ١ / ١٩٤٨) إثر الإطاحةِ بوزارةِ صالح جبر وقد مثل الحزب في الحكومةِ رئيسها محمد مهدي حيث أصبح وزيرًا للتموين (**العكام، ٢٢٨**) .

٢- حزب الأحرار

نظمه بعض المثقفين من الشباب ذوي الشهادات العاليةِ ، الذين يتصفون بالاعتدال والرغبةِ في العمل وفق الخطةِ العامةِ للحكم في نطاق الدستور والوضع السياسي القائم حينذاك ، فتقدم كل من كامل الخضري ومحمد جواد الخطيبَ وداخل الشعلان وآخرين إلى وزارةِ الداخليةِ بطلب لتأسيس الحزب ، وقد أجازته الوزارةِ في (٢ / نيسان /١٩٤٦) (**العكام،٥٦**) .

اجتمعت الهيئةِ المؤسسةِ للحزب وأنتخب كل من كامل الخضري رئيساوداخل الشعلان معتمدًا عامًا ومحمد فخري الجميل سكرتيرًا عامًا ، وبعد استقالةِ الوزارةِ السويديةِ أنضم توفيق السويدي للحزب ومعظم أعضاء وزارته وأعيد انتخاب الهيئةِ العامةِ للحزب وأصبح السويدي رئيساوسعد صالح نائبًا للحزب (**الحسني، الاحزاب،١٦٢**).إنّ منهاج الحزب تركز على الإصلاح وتحقيق الرفاهيةِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ ورفع مستوى التعليم وتطبيق العدالةِ على الجميع ، والعمل على توحيد صفوف الشعب أمّا على المستوى الخارجي فركز الحزب على التعاون مع الدول العربيةِ والعمل على حل القضيةِ الفلسطينيةِ واستقلال الأقطار

العربيةِ غير المستقلةِ وتعديل المعاهدةِ العراقيةِ البريطانيةِ والتعاون مع هيئةِ الأمم المتحدةِ والمنظمات الدوليةِ(**كاشف الغطاء،١٥٩**) . لم تطل رئاسةِ توفيق السويدي للحزب ، وعلى إثر استقالته ، اجتمعت الهيئةِ العليا للحزب وأنتخب سعد صالح رئيساللحزب وعبد الوهاب محمود نائبًا له ، وقد دخل الحزب في حكومةِ السيد محمد الصدر وحكومةِ نوري السعيد التي أنسحب الحزب منها بسبب عدم تطبيق المبادئ التي أكدوا عليها عند تشكيل الحكومةِ (**حسين،١٠٢**) .

٣- الاحَزاب الاشتراكيةِ الثلاثةِ

من بين الاحَزاب الخمسةِ التي أجيزت في (٢ / نيسان / ١٩٤٦ م) حزبا (**الوطني الديمقراطي**) و (**الإتحاد الوطني**) وحزب (**الشعب**) ، وهي من الاحَزاب التي مزجت بين الديمقراطيةِ والاشتراكيةِ بدرجةِ كبيرةِ ، الحزب الأول الأكثر اعتدالا والحزب الأخير الأكثر تطرفًا ، بينهما حزب الإتحاد الوطني . أكدت هذه الاحَزاب على الديمقراطيةِ ولم تذكر الاشتراكيةِ بالاسم ، ولكن المعنى مفهوم من معالجةِ الناحيةِ الاقتصاديةِ ، فإنّ أكثر قادتها وقواعدها تؤمن بالديمقراطيةِ الاشتراكيةِ وذلك لأنّ الأخذ بفلسفةِ الاشتراكيةِ كان يحدث (آنذاك) إرباكًا في الرأي العام الذي لم يكن مستعدًا لقبول تلك الفلسفةِ ، ولأنّ الطبقةِ الحاكمةِ في العراق ، ومن ورائها بريطانيا كانت تعارض معارضةِ شديدةِ ذلك الاتجاه ، بل كانت مستعدةِ لاستعمال الشدةِ مع من ينادي بذلك علنًا (**حسين،١٠٣**) .

أنتخب أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجاد رجي رئيسا، وعبد الكريم الأزدي نائبًا وحسين جميل سكرتيرًا ومحمد حديد نائبًا ثانٍ ، وقد شاركت في تشكيل حكومةِ نوري السعيد في (٢١ / تشرين الثاني / ١٩٤٦م) ، وأنتخب محمد حديد لوزارةِ التموين ، وكذلك المشاركةِ في حكومةِ علي جودةِ الأيوبي في (٩ / كانون الثاني / ١٩٤٩ م) . وقد عارض الحزب الحكومات المتناوبةِ كافةِ قبل تجميده في (١ / كانون الثاني / ١٩٤٨ م) وكان نشاطها كبير من خلال وثبةِ (١٩٤٨ م) (**الحسني،الاحزاب،١٧١**) .

أمّا حزب الشعب فقد أنتخب عزيز شريف رئيسا للحزب في (٢٦ / نيسان وقد بين الحزب معارضةِ للنفوذ البريطاني في البلاد ، وقد أوقفت الحكومةِ الحزب عن العمل في (٢٧ / أيلول / ١٩٤٧ م) ، وأصدرت أوامر إلى اعتقال قادةِ الحزب ممّا حذا برئيس الحزب عزيز شريف بالسفر إلى سوريا (**بطاطو،٢٦**) .

في حين كان عبد الفتاح إبراهيم رئيسا لحزب الإتحاد الوطني ، وأصدر الحزب جريدةِ (**الرأي العام**) الذي كان رئيس تحريرها الشاعر الكبير محمد مهدي ألجواهري والذي

كان عضوًا فـي الحزب في (١٤ / نيسان / ١٩٤٦ م) ، ولم يدم هذا الحزب طويلا ، فقد سحبت وزارةِ صالح جبر الإجازةِ فـي (٢٩ / ٩ / ١٩٤٧ م) مما ادى الى تشتت أعضاء الحزب ، وحاول عبد الفتاح إبراهيم إعادةِ إجازةِ الحزب إلا أنّ لا أذنَ صاغيةِ لهذا الأمر (**الحسني:الاحزاب،١٩٤**) .

٤. حزب الإتحاد الدستوري

مؤسس هذا الحزب نوري السعيد ، حيث قدم طلبًا إلى وزارةِ الداخليةِ **(جريدة العهد،العدد٢٦٩**) وأجيز الحزب في (٢٤ / تشرين الثاني / ١٩٤٩ م) باسم **(حزب الإتحاد الدستوري)** وضمت الهيئةِ المؤسسةِ للحزب خليطًا من جماعةِ نوري السعيد والبلاط ، وحصل على مساندةِ الوصي عبد الإله الشخصيةِ ، إذ أسس هذا الحزب لكي يحفظ التوازن بين الاحَزاب اليمينيةِ واليساريةِ ، ولإغراء الساسةِ القدماء بالدخول إلى السياسةِ **(حمدي،٦٤٠)** . ألف نوري السعيد الحزب فـي أواخر مدةِ رئاسته **(استقالت حكومته في ١٠ / كانون الأول /١٩٤٩ م)**

في حين أعتاد رؤساء الحكومةِ أنْ يشكلوا أحزابهم في بدايةِ تسلمهم مقاليد الحكم من أجل ضمان دعم وزارتهم وإنجاح مخططاتها . لكن حزب الإتحاد الدستوري لم يكن دوره ينحصر في إسناد الوزارةِ فقط ، إنما أريد أنْ يلعب دورًا مستقبليًا فـي وزارات عدة قادمةِ يترأسها نوري السعيد لإكمال مشاريعه السياسيةِ المستقبليةِ **(شبر،٣٠٦)** .

وعقد المؤتمر الأول للحزب في (٢٣ / كانون الأول / ١٩٤٩ م) ، وأنتخب الهيئةِ الإداريةِ للحزب ، فأصبح نوري السعيد رئيسا، وعبد الوهاب مرجان نائبًا للرئيس وخليل كنه سكرتيرًا أول وعبد الهادي ألجلبي أمينًا للصندوق ، وألقى نوري السعيد خطابًا في المؤتمر أكد فيه :" **إنّ هذا الحزب لم يؤسس لمصلحةِ شخص أو أشخاص محدودين بل لمصلحةِ الشعب العراقي أجمع وإنه لا يهدف إلى خدمةِ جهةِ أو جهات معينةِ بل إلى خدمةِ الوطن العراقي خاصةِ والوطن العربي عامةِ** " (**جريدة العهد،العدد٢٩٧**) ، وأصدرا لحزب جريدةِ يوميةِ باسم (**الإتحاد الدستوري**) في (٤ / نيسان / ١٩٥٠ م) لتكون لسان حال الحزب **(الحسني، الاحزاب،٢٣٠)** .

تضمن منهاج حزب الإتحاد الدستوري الدعوةِ إلى إصلاح عام في النواحي السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ ، والتعاون مع الدول العربيةِ وبقيةِ دول العالم، ودعا إلى إصلاح الجهاز الحكومي وإصلاح قانون الانتخاب واحترام الحقوق المكتسبةِ في ملكيةِ الأرض ، واستصلاح أراضٍ جديدةِ وتطبيق الملكيةِ الصغيرةِ فيها **(حميدي،٦٤١)** ويصف الأستاذ

كامل الجاد رجي هذا الحزب بقولـه : (**فحزب الإتحاد الدستوري كان الواقع ـ وليس ما هو مكتوب فـي منهجـه ـ مقصودًا به إيجاد دعامةِ حزبيةِ لمؤازرةِ الوضع القائم تحت زعامـةِ نوري السعيـد ... وليضم قسمـًا كبيـرًا مـن الانتهازيين وأصحاب المصالح الكبيرةِ ، وعددًا كبيرًا من الإقطاعيين ممن يؤيدون الوضع القائـم وهكذا تألف حزب الإتحـاد الدستوري من عناصر مختلفـةِ تتضمن عـددًا كبيرًا من الإقطاعيين وأصحاب المصالح الكبيـرةِ، والمستثمريـن ، والانتهازيين الذين أعدوا أنفسهم لتسلم المناصب الكبيرةِ ، ومحترفي تصيّد النيابات من المتعلمين وغيرهم مـن هم على هذه الشاكلةِ...**" (الجادرجي،٧١) .

لم يكن دور الحزب جديدًا على الساحةِ السياسيةِ العراقيةِ وعلى الحياةِ الحزبيةِ ولم يكن انكماش الجماهير عنه بالأمر الجديد على أعضاء الحزب . إنما الأمر الذي تميّز به الحزب ، اضطلاعه بمهام أكبر من الاحَزاب الحكوميةِ السابقةِ ، فعليه أنْ يتبنى منهاجًا سياسيًا خطيرًا ، ذلك هو تحقيق أساليب السياسةِ الإستكباريةِ في تلك لفترةِ التي ركزت على ربط دول المنطقةِ بأحلاف عسكريةِ ، ولقد دافع الحزب عن هذا المنهج بشدةِ (**شبر،٣٠٨**) ، وقد قوبل هذا الحزب بالارتياب من غالبيةِ الشعب العراقي لاعتقادهم بأنّ هذا الحزب يؤيد سياسةِ الإنكليز جملةِ وتفصيلا (**الجادرجي، ٧٢**) .

أستمر الحزب في نشاطه حتى قيام نوري السعيد بحله في عام (١٩٥٤م) ، ونرى بأنّ هذا الحزب لم يكن حزبًا سياسيًا بالمفهوم الصحيح وإنما كان عبارةِ عن تكتل مجموعات لا يربطها رابط فكري تحت زعامةِ نوري السعيد، وإنّ وجود الحزب كان مرهونًا بوجود رئيسه ، وبعد أنْ أكتفت الحاجةِ منه قام بحله (الحسني،الاحزاب،١٩٦).

٥ . حزب الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ

لقد شكلت كتلة معارضة داخل البرلمان بعد أنْ أنتخب المجلس النيابي في عام (١٩٤٧ م) ، وأطلق على نفسه اسم (**الجبهةِ الدستوريةِ البرلمانيةِ**) وضمت بين أعضائها محمد رضا الشبيبي ونصرت الفارسي وجعفر حمدني . وقد عارضت الجبهةِ الدستوريةِ معاهدةِ بورتسموث ووقفت مع الجماهير في رفض المعاهدةِ . وعندما حُلّ المجلس النيابي وأجريت الانتخابات الجديدةِ عام (١٩٤٨ م) بقيت الجبهةِ الدستوريةِ في تكتلها . وفي أواخر عام (١٩٤٩ م) ظهرت فكرةِ تأليف حزب سياسي يضم العناصر المعارضةِ داخل المجلس وخارجه (**حميدي،٦٤٦**) ، وعقد اجتماع بينهم في مقر الحزب الوطني الديمقراطي ، وأكدت الجبهةِ الدستوريةِ على توحيد موقفهم مع الحزب الوطني وتشكيل (**حزب الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ**) (**حديد،٣٤**) .

لم تختلف أهداف الجبهةِ الشعبيةِ عن أهداف بقيةِ الاحَزاب فقد جاء في نظامها الأساسي استكمال سيادةِ العراق واستقلاله وتحريره من كل نفوذ أجنبي ، ضمن جامعةِ عربيةِ تعمل على الذود عن مصالح الشعوب العربيةِ ، وتحقيق ما تصبو إليه من الحريةِ والاستقلال والإتحاد ، وعلى صيانةِ عروبةِ فلسطين التي هي جزء من من البلاد العربيةِ **(شبر،٣١٠)** .

وتقدم كل من طه الهاشمي ، مزاحم الباجه جي ، محمد رضا الشبيبي ، كامل الجاد رجي وآخرون ، طلبًا لوزارةِ الداخليةِ بتأليف جبهةِ سياسيةِ من أحزاب وهيئات وأفراد باسم (**الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ**) وقد اعترضت وزارةِ الداخليةِ على عبارةِ (**من أحزاب وهيئات وأفراد**) لمخالفتها قانون الجمعيات ، مما أدى إلى انسحاب ممثلي الحزب الوطني الديمقراطي ، فأجازت وزارةِ الداخليةِ الجبهةِ في (٢٦/ أيار/١٩٥١م) (**الحسني، الوزارات،ج٨**) .

عقدت الجبهةِ مؤتمرها الأول في (٨ / حزيران / ١٩٥١ م) ، وأنتخب طه الهاشمي رئيساللمكتب الدائم وصادق البصام أمينًا للسر ، وانتخبت اللجنةِ السياسيةِ محمد رضا الشبيبي رئيسا، وقررت الهيئةِ العليا للجبهةِ الشعبيةِ التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي وأناطت أمر تنفيذ هذا التعاون بالمكتب الدائم ، كما قرر المؤتمر إصدار جريدةِ باسم **(الجبهةِ الشعبيةِ)** (**جريدة المبدأ،العدد١٤**) . وأعلن طه الهاشمي أهداف الجبهةِ التي تقوم على نقطتين رئيسيتين هما الحياد وتحرير الاقتصاد القومي من الاستغلال فبالنسبةِ للنقطةِ الأولى طالب الهاشمي بالتزام الحياد في أيّ نزاع دولي وليس من مصلحةِ العراق الانغماس فيه ، أمّا النقطةِ الأخرى فبيّن الهاشمي إنّ هدف الجبهةِ هو انتشال الشعب من ويلات الفقر ورفع مستوى المعيشةِ وذلك بإتباع نظام (**الاقتصاد الموجه**) وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال الأجنبي (**حميدي،التطورات،١٤٨**) .

وبذلك طالبت حزب الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ لزوم تغييرا لواقع الاقتصادي والسياسي من خلال الأهداف الآتيةِ :

أ / أنْ لا يصبح العراق قاعدةِ عسكريةِ للتهديد أو الاعتداء على أيّ بلد آخر .

ب / إبعاد العراق عن التكتلات الدوليةِ التي تؤدي إلى إقحامه في حرب ماحقةِ لا مصلحةِ له فيها .

ج / تضمن مسؤوليةِ الوزارةِ أمام مجلس النواب ، منتخب انتخابا مباشرًا حرًا يطمئن إليه الشعب ، وأنْ يكون للقانون حرمته ، وأنْ يجري التحقيق في حوادث انتهاك حرمةِ القانون والقضاء ، وأنْ تلغى المعتقلات السياسيةِ .

د / توفير الغذاء والكساء بأسعار معقولةٍ ، ومكافحةِ الاحتكار والمضاربات ، وضمان حقوق العمال والفلاحين (**الحسني،الاحزاب،٢٦٥**) .

أصدرت الجبهةِ الشعبيةِ جريدتها في (٢٩ / تموز / ١٩٥١ م) ، التي قامت على إيضاح أهداف الجبهةِ ومبادئها ، وكتب رئيس تحريرها صادق البهام مقالا بعنوان " **تكوين الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ وتوجيه كفاح الشعب العراقي في ألوجهه الصحيح** " أوضح فيه : " **إنّ سبب تعادي السلطةِ بالسير على الطريق الملتوي الذي أدى إلى قيام الأوضاع الشاذةِ في العراق يعود إلى التصدع الذي أصاب صفوف الوطنيين عقب أحداث (١٩٤١ م) ... في الوقوف حيال العناصر المناهضةِ لظفر هذا الحليف بما اغتصبته من حقوق الشعب السياسيةِ والاقتصاديةِ** " (**جريدة الجبهة،العدد١**) .

أمتاز موقف حزب الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ بالمعارضةِ الشديدةِ ، فكتبت الجريدةِ الناطقةِ باسم الحزب مقالا باسم نصرةِ الفارسي بعنوان (**صار الإنسان يتمنى السجن**) أوضحت فيه سوء الأحوال ومحاربةِ الحريات العامةِ (**جريدة الجبهة،العدد٢**) ، كما كتبت مقالا آخرَ بعنوان (**مملكةِ المعتقلات والسجون**) بينت فيه إنّ المملكةِ ستكون جديرةِ بهذا الاسم ، فقد تضاعف عدد السجناء في البلاد (**جريدة الجبهة،العدد٦٠**) وعلقت على تردي الأحوال فقالت : " **كل معارض للسياسةِ الاستعماريةِ شيوعي ، وكل مطالب بالإصلاح أو بقسط من العدالةِ شيوعي ، وكل منادد بالظلم شيوعي إلى غير ذلك**" (**جريدة الجبهة،العدد ٦١**) ، أمّا في السياسةِ العربيةِ فدعت إلى الوحدةِ العربيةِ ، واعتبرت النضال في سبيلها هو الأساس بالاحتفاظ بعروبةِ فلسطين ، وانتقدت الاستعمار لوقوفه ضد الأماني القوميةِ لتحقيق الوحدةِ (**جريدة الجبهة،العدد١٠٦**) .

أخذت الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ بالدعوةِ إلى جميع الاحَزاب الديمقراطيةِ التقدميةِ للإتحاد في حزب واحد لتحقيق المصلحةِ الوطنيةِ ، وبالفعل أستطاع الحزب من الإتحاد مع الحزب الوطني الديمقراطي ، وأخذت البيانات تصدر عن هاتين المنظمتين (**الحسني،الاحزاب،٢٦٦**) ، لكن حزب الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ واجه مشاكل داخليةِ بعد تقديم عدد من أعضاء الحزب الاستقالةِ من بينهم (**مزاحم الباجه جي ، نصرت الفارسي ، صادق البصام**) ، بعد الاختلاف في سبيل العمل ، كما استقال غيرهم إثرَ عدم اتفاقهم على طريقةِ معارضةِ الحكومةِ (**شبر،٣١٤**) ، ولكن على الرغم من ذلك ظلَّ عمل الحزب المعارض للعمل السياسي حتى انتفاضةِ تشرين الثاني عام (١٩٥٢ م)، فحلت مع بقيةِ الاحَزاب من قبل وزارةِ نور الدين محمود وعطلت جريدتها (**حميدي،٦٥٣**) .

٦ . حزب الأمةِ الاشتراكي

بعد الضربةِ القاسيةِ التي تلقاها صالح جبر إثرَ وثبةِ (١٩٤٨ م) وهروبه خارج العراق ، عاد ثانيةِ إلى الحياةِ السياسيةِ بدعم من الوصي عبد الإله ، فأصبح وزيرًا للخارجيةِ في وزارةِ توفيق السويدي في (٥ / شباط / ١٩٥٠ م) ويبدو إنها كانت محاولةِ لإعادةِ بعض هيبته التي فقدها بشكل كبير، وأخذ أنصاره يجاهرون بتأييده ، وأصدروا جريدتي (**الأمةِ والنبأ**) في (١٩٥٠ م) اللتين أصبحتا لسانًا غير رسمي لصالح جبر وأعوانه ، وهيأ هذا التكتل الفرصةِ لتأسيس حزب سياسي باسم (**حزب الأمةِ الاشتراكي**) (**السعدي،٢٨٦**).

تقدم صالح جبر إلى وزارةِ الداخليةِ في (٢٠ / حزيران / ١٩٥١ م) بطلب لتأسيس حزب الأمةِ الاشتراكي ، وضمت هيئته المؤسسةِ فضلا عنِ كلا من عبد المهدي عبد الكاظم الشمخاني ، حبيب الكلباني ، حنا خياط وآخرين ، ممّا يلاحظ على الهيئةِ المؤسسةِ وجود بعض الأكراد فيها ، كما أصبح توفيق وهبي نائبًا لرئيس الحزب، فدفع هذا الحزب إلى توسيع عضويته في المناطق الكرديةِ (**الجادرجي،٧٤**)، وفي (٢٤ / حزيران / ١٩٥١ م) ، أعلنت وزارةِ الداخليةِ العراقيةِ عن موقفها على منح إجازةِ لحزب الأمةِ الاشتراكي برئاسةِ صالح جبر (**شبر،٣١٦**)

تضمن منهاج الحزب الشكوى من تردي الأوضاع في العراق ، وتأخر البلاد وما يعانيه الناس من الفقر ، والحالةِ المعيشيةِ المترديةِ ، في الوقت الذي تزخر البلاد بالثروات الطبيعيةِ والأراضي الخصبةِ والمياه الغزيرةِ ، وإنّ الحزب سوف يعمل من أجل الإصلاح السريع لهذه الأوضاع (**فاطمة،٢٨٩**) ، وأشار منهاج الحزب في السياسةِ الخارجيةِ إلى إتحاد سياسي فيدرالي بين الدول العربيةِ ، ومساندةِ القضيةِ الفلسطينيةِ وعلى الدولةِ أنْ تهيئ جميع الأسباب والوسائل لرفع المستوى الاجتماعي ، وتحقيق العدالةِ الاجتماعيةِ والعمل على مكافحةِ البطالةِ ، وإنّ الأسرةِ هي أساس الأمةِ ، والمرأةِ من أهم أركان الأسرةِ . وأكد المنهاج على ضرورةِ نشر التعليم بين مختلف طبقات وفئات الشعب ولمختلف مستوياته والعنايةِ بأعضاء الهيئةِ التعليميةِ والعنايةِ بالمعاهدةِ وتوسيعها (**الحسني، الاحزاب،٢٤٩**) .

قوبل تأليف حزب الأمةِ الاشتراكي بحملةِ مضادةِ من الاحَزاب والصحافةِ فقد ذكرت صحيفةِ في مقال لها بأنَّ صالح جبر ممن أساؤوا للنظام الديمقراطي ، وإنَّ إيمانه الطارئ بالحياةِ الحزبيةِ لا يمكن الاطمئنان إليهِ ، وبينت إنّ الغايةِ من تأسيس الحزب هم الحصول على كراسي النيابةِ والوصول إلى الحكم (**جريدة المبدأ،العدد٢٩**) .

وتقد بيّن كامل الجاد رجي حول تشكيل حزب الأمةِ الاشتراكي بقوله : "**وليس هناك من شك في وجود ... القلق الذي ساور الإنكليز والبلاط والفئةِ الحاكمةِ من بروز فكرةِ الجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ والتي أريد بها أنْ تضم الاحَزاب الوطنيةِ والوطنيين المستقلين في جبهةِ معارضةِ للوضع القائم ... إنّ تبلور الوضع على هذا الشكل في الجانب الوطني كان لابد وإنّ يسبب رد فعل لدى الجانب الآخر الموالي للإنكليز ، وكان رد الفعل المذكور هو الشعور بضرورةِ إيجاد مؤسسات حزبيةِ تقابل هذا التكتل الوطني وهكذا تألف حزب صالح جبر (حزب الأمةِ الاشتراكي) في الوقت الذي تألفت فيه لجبهةِ الشعبيةِ المتحدةِ** " **(الجادرجي،٧٢)** .

وتعرض حزب الأمةِ الاشتراكي إلى انشقاق كبير في صفوفه بعد قيام توفيق وهبي نائب رئيس الحزب بإعلان حل الحزب في (١٨ / آب / ١٩٥٤ م) ، مما دفع إلى الهيئةِ العليا للحزب من اتخاذ قرارًا في (٢٠ / آب) فصلت بموجبه توفيق وهبي ومجموعةِ من حزب الأمةِ (**شبر،٣١٨**) وانتهت حياةِ هذا الحزب بحل الاحَزاب السياسيةِ في العراق عام (١٩٥٤ م) من قبل وزارةِ نوري السعيد **(حميدي،٦٤٦)**

ومساندةِ البلدان العربيةِ غير المستقلةِ في الحصول على استقلالها. ويرى الحزب إنّ جامعةِ الدول العربيةِ يجب أنْ تكون وسيلةِ في تحقيق هذا القصد . وإقامةِ أحسن العلاقات السياسيةِ والاقتصاديةِ مع الدول المجاورةِ (**الحسني،الاحزاب،٢٤٤)** .

وفي الشؤون الداخليةِ دعا المنهاج إلى التوازن بين السلطات ، كشرط أساسي في توحيد النظام الديمقراطي ، والحكم الشعبي (**حميدي،٦٤٦)** ، وتعزيز الحياةِ الديمقراطيةِ في البلاد بالأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر والمناطق الانتخابيةِ الفرديةِ وجعل الوزارةِ مسؤولةِ مباشرةِ أمام مجلس النواب وفقاً لأحكام دستوريةِ ، وتوطيد الحريات وتقويةِ الوحدةِ العراقيةِ ، وإعادةِ النظر في التشريعات القائمةِ آنذاك، وإخضاع جميع العراقيين إلى قوانين موحدةِ ، لا يكون فيها غبنٌ أو تمييزٌ بين فئةِ وأخرى ، ودعم استقلال القضاء وتقويته ، وتعزيز الجيش العراقي وتجهيزه بالأسلحةِ الحديثةِ ، وتنظيم قوى الشرطةِ والأمن الداخلي ، واعتبار الكفاءةِ والنزاهةِ أساس التعيين والقضاء على الاعتبارات الأخرى (**فاطمة،٢٩٠**) .

أمّا في مجال الشؤون الماليةِ والاقتصاديةِ ، فقد أكد المنهاج على تأمين المستوى الجيد من المعيشةِ لأبناء الشعب العراقي ، وأنْ تتحقق الكرامةِ والإنسانيةِ والسعادةِ الشخصيةِ والوطنيةِ والعمل على زيادةِ الدخل الوطني ، من خلال وضع منهج معماري واسع يستند إلى دراسةِ علميةِ شاملةِ للإمكانيات العراقيةِ الاقتصاديةِ ، وانتهاج سياسةِ مستقلةِ في التجارةِ

الخارجيةِ ، وفي موضوع الشؤون الاجتماعيةِ والثقافيةِ فقد أكد المنهاج على إنّ الفرد هو الدعامةِ الأولى لتكوين المجتمع . وبذلك نلاحظ بأنّ هناك حقيقةِ مهمةِ من العمل الحزبي في العراق يتمثل بأنّ بعض تلك الاحَزاب تعمل لغايات شخصيةِ للوصول إلى السلطةِ ، أو للتأثير على المجلس النيابي لتمرير القوانين والمعاهدات التي تخدم مصالحهم . ولم يكن منهاجهم إلا حبرًا على ورق ، ولو قامت تلك الاحَزاب بتنفيذه لما وصل البلاد إلى أعلى مستويات الفقر والأميةِ (الحسني،الوزارات،ج٦،٢١٤) .

ثالثا:- اداء الاحَزاب السياسيةِ في العمليةِ السياسيةِ (١٩٤٥-١٩٥٨)

كانت آخر وزارةِ عراقيةِ تألفت اثناء الحرب العالميةِ الثانيةِ هي وزارةِ حمدي الباجةِجي الثانيةِ التي شكلت في ٢٩ آب ١٩٤٤، وفي عهدها انتهت الحرب، وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥ القى عبد الاله الوصي على عرش العراق خطاباً على الاعيان والنواب في بهو امانةِ العاصمةِ عد جزءاً متمماً لخطاب العرش الذي القاه الوصي على النواب والاعيان في اول كانون الاول ١٩٤٥م، واكد الوصي في ذلك الخطاب ان الدولةِ العراقيةِ ملكيةِ ديمقراطيةِ حرةِ مستقلةِ متمسكةِ بالسياسةِ الخارجيةِ التي وضعها الملك فيصل الاول في جميع النواحي وذكر بان تلك هي الاركان الاساسيةِ الوطنيةِ والقوميةِ التي لا غنى لاي حزب او هيأةِ سياسيةِ عن اتخاذها قواعد ثابتةِ لمناهجها التفصيليةِ التي وضعتها لخدمةِ البلاد فان الاحَزاب والهيئات الوطنيةِ التي لم يصح بقاء البلاد خاليةِ منها ستتقدم للامةِ بخططها ومنهاجها في معركةِ الانتخابات(الاسويدي،٤١١).

وبناءً على تلك السياسةِ التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارةِ حمدي الباجةِجي الثانيةِ استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م وتألفت بعدها وزارةِ توفيق السويدي الثانيةِ في ٢٣ شباط ١٩٤٦، الذي اصبح فيها سعد صالح وزيراً للداخليةِ ، وفي ٥ آذار ١٩٤٦ اعلن توفيق السويدي منهاج وزارته الجديدةِ وقد وعد بنقل حالةِ البلاد الى الوضع الجديد الذي تقتضيه ظروف السلم وفسح المجال لتأسيس الاحَزاب السياسيةِ وتحقيق اهداف خطاب الوصي الذي القاه في ٢٧ كانون اول ١٩٤٥(حسين،٦٧). وفقاً للسياسةِ التي انتهجتها حكومةِ توفيق السويدي والتي اجازت تأسيس الاحَزاب عام ١٩٤٦. قدمت الاحَزاب المذكورةِ سابقا طلبات لتشكيل احزابها، فضلاً عن ان تلك الاحَزاب كانت تضم نخبةِ من السياسيين المعروفين والذين

لديهم باع طويل في السياسةِ العراقيةِ امثال كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وغيرهم(جريدة الزمان،العدد٢٧٧٣).

لقد لخص منهاج معظم الاحَزاب في القيام باصلاح عام في كافةِ نواحي حياةِ العراق السياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والثقافيةِ وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ويعمل على تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر الى دولةِ ديمقراطيةِ عصريةِ (الجويبراوي،١٠٤)، وقد وضعت الاحزب اهدافاً اعتبرتها طريقاً لمسيراتها المقبلةِ في السياسةِ الخارجيةِ ، منها اكمال استقلال العراق، واقامةِ العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقةِ والمنافع المتبادلةِ والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الامم المتحدةِ(حميدي،٢٥٥). وتحقيق اتحاد البلاد العربيةِ بجميع الامور المشتركةِ بينها في ادارةِ موحدةِ او نظام مشترك مع احتفاظ كل دولةِ منها بادارةِ شؤونها المحليةِ والعمل على استقلال البلاد العربيةِ المحرومةِ من استقلالها، ومقاومةِ تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولةِ يهوديةِ فيها(مرجان،بدون صفحة).

وكذلك اكدت مناهجهم على تحقيق حياةِ ديمقراطيةِ نيابيةِ برلمانيةِ تستلزم مسؤوليةِ الوزارةِ امام مجلس نيابي منتخب، وتطبيق نظام الانتخابات المباشر وانماء الحياةِ السياسيةِ الحزبيةِ وتأييد الحريات الديمقراطيةِ كالحريةِ الفرديةِ وحريةِ الكلام والنشر والصحافةِ والاجتماع والاعتقاد وتوطيدها. واكدت على اصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح قادراً على القيام بواجباته واصلاح الجيش اصلاحاً يجعل منه جيشا عصرياً مدرباً وقادراً على القيام بواجباته(جريدة الاهالي،العدد١٣٦٨)، وعلى ان لا تفرق الاحزب بين ابناء الشعب ولا يميز بينهم ويجعلهم جميعا متساويين في الحقوق والواجبات وان العراق ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحةِ المشتركةِ بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون(قاسم،٧١).

وقد اولت الاحَزاب بالناحيةِ الاقتصاديةِ اهميةِ كبيرةِ في منهاجهم، إذ وضع البعض منهم تصميماً منسقاً عاماً لاصلاح حالةِ البلاد من جميع وجوهها والعمل على تطبيق هذا التصميم وفقاً لخطةِ منظمةِ خلال مدةِ معينةِ، والنظر في السبب الرئيس في تأخر الحياةِ الاقتصاديةِ واهمها قلةِ الانتاج وسوء توزيع ثمراتهِ، وبمعالجةِ العامل الاقتصادي يتم معالجةِ الفقر والجهل والمرض(غفوري،٧٧).

وكان البعض من الاحَزاب مؤمنين حقاً بازدهار الحالةِ الاقتصاديةِ في العراق، ومن اجل انعاش الانتاج وزيادته وضعوا اهدافاً اخرى في انشاء مشاريع الري والتصريف وتصنيع الزراعةِ

وادخال الآلةِ الزراعيةِ التجريبيةِ في مختلف انحاء العراق ومعالجةِ مشكلةِ الاراضي، وتوزيع الاراضي الاميريةِ الصرفةِ على أساس الملكيةِ الصغيرةِ وتحديد الملكيةِ الكبيرةِ وتوطين افراد العشائر الرحالةِ (جريدة الاهالي،العدد٢١٠).

وكانت البرامج ترمي الى وضع منهج تأسيس المشاريع الخدميةِ وتطبيقها، وان تقوم الدولةِ بتجهيز الماء والكهرباء للمواطنين وبناء مشاريع النقل باختلاف انواعها(منهج الحزب،٦-٩)، وتعمل على استثمار المعادن ومصافي النفط بحيث تنحصر فائدتها للصالح العام، وتقوم الدولةِ على انعاش الحركةِ الصناعيةِ من خلال مراقبةِ الرأسمال الوطني وتوجيهه والبدء ببعض المشاريع الصناعيةِ لشركات يساهم فيها الجمهور(جريدة الاهالي،العدد١١٥٢).

وكذلك اكدوا على ان تقوم الدولةِ بمراقبةِ المصارف والاسواق الماليةِ وتوجيهها وتأسيس مصرف وطني مركزي لإصدار العملةِ وتأسيس مصارف تجاريةِ وصناعيةِ وزراعيةِ للقيام بالاعمال الضروريةِ للاقتصاد الوطني(حسين،١٦٥).

وقد اولت الاحَزاب في منهاجها على الصحةِ اهميةِ كبيرةِ لما لها من اثر على زيادةِ نفوس العراق إذ اكد على ان هناك علاقةِ كبيرةِ بين سوء التغذيةِ والامراض وعليه ركز على العنايةِ بالتغذيةِ ، وتوسيع المعاهد الصحيةِ ، والاكثار من طلابها، وتوزيع الاطباء في جميع مدن العراق، وانشاء مستشفيات حكوميةِ وانشاء مراكز للعنايةِ بالطفولةِ والامومةِ(جريدة العراق،العدد٧٠٩٣)، وكذلك أكدت على تطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقاً يتناسب ووضع العراق الاقتصادي ليضمن لكل فرد حداً ادنى من المعيشةِ، وزيادةِ مساهمةِ الاهلين في ادارةِ شؤونهم المحليةِ واصلاح البلديات وتنظيم المدن وفق تصاميم عامةِ لضمان السكن وانشاء قرى عصريةِ للفلاحين في الريف وسعادةِ الاسرةِ وتحرير المرأةِ(حسين،٤١).

اما من الناحيةِ الثقافيةِ اكدت على تعميم التعليم الابتدائي المجاني خلال عدد معين من السنين، وانشاء المدارس بحيث تكون كافيةِ لاستيعاب جميع اطفال العراق (الحسني، الوزارات،ج٧،٤١)، ومكافحةِ الاميةِ وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً، والاهتمام بالتعليم المهني والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعةِ العراقيةِ (الجبوري،٣٩)، وتهيئةِ فرص متساويةِ في التعليم على اساس الكفايةِ ونشر الثقافةِ والعنايةِ بالمعلم وتحسين شروط خدمته وعمله وايجاد سكنى له في القرى والاماكن النائيةِ ورفع مستواه(بطاطو،٣٤٣).

اما من الناحيةِ الشعبيةِ فقد قاسى العراقيون كثيرًا من خلال الحرب العالميةِ الثانيةِ ، فإنعدام الحريات الديموقراطيةِ وأعلان الأحكام العرفيةِ وتعديل الدستور لزيادةِ صلاحيات الملك

، بمنحه حق إقالةِ الوزارةِ عند الضرورةِ التي تقتضيها المصلحةِ ، وقيدت الحريات الشخصيةِ وحريةِ الصحافةِ وإرتفعت الأسعار وحدثت مشاكل تموينيةِ حادةِ (حميدي،التطورات،٩) ، ويُعد العراق من البلدان التي تضررت كثيرًا من الحرب ، حيث أصبح معسكرًا للقوات البريطانيةِ وطريقًا مهمًا لمرور مساعدات دول الحلفاء إلى الإتحاد السوفيتي (الحسني، الوزارات،١٢٣) ، وبعد نهايةِ الحرب العالميةِ إنتظر الشعب العراقي إيفاء دول الحلفاء بوعودها لكي يتمتع بالحياةِ السياسيةِ والإقتصاديةِ الجديدةِ، وبعد الضغوط الكبيرةِ من قبل أبناء الشعب العراقي وافقت الحكومةِ العراقيةِ على ترخيص إجازات للأحزاب السياسيةِ (السويدي،٤١١) ، التي أخذت تطالب تلك الاحَزاب الحكومةِ بتنفيذ مطاليب الشعب الداعيةِ إلى الإصلاح في الأوضاع السياسيةِ والإجتماعيةِ والإقتصاديةِ والصحيةِ وتحقيق الإستقلال والسيادةِ الوطنيةِ ومقاومةِ المشاريع الإستعماريةِ ، وقد اختلفت الاراء حول سبب عدم تقديم الاحَزاب عند وصولها الى دفةِ الحكم في تنفيذ اغلب مضامين المناهج التي اصدرتها عند الانتخابات وبعد وصولهم الى دفةِ الحكم (الحسني،الوزارات،١٢٣)، وما كانت الإجابةِ من الحكومات المنتخبةِ خلال تلك الحقبةِ إلا التضييق على الاحَزاب السياسيةِ ومكافحتها (السامرائي،٧١-٧٦) .

قادت نتيجة الاهمال وعدم تنفيذ المناهج الانتخابية والحزبية، قيام الشعب برفضها والتعبير عن ذلك بالانتقاض ضدهم في كثير من المحافل ، وكان من أهم تلك الإنتفاضات وثبةِ كانون الثاني عام (١٩٤٨م) ضد المعاهدةِ العراقيةِ ـ البريطانيةِ ، حيث أخذ الإقتصاد العراقي بالإنهيار والضعف ، حتى وصل إلى أعلى مستوياته في عام (١٩٤٧م) وسميت "الأزمةِ الماليةِ في العراق" (شاتي،١-٢٠)، إذ وصل سعر الطن الواحد من الطحين إلى أعلى مستوياته حيث كان سعره (٢٧ دينارًا) للطن الواحد قبل تلك السنةِ ، ووصل سعره إلى (١٢١ دينارًا) . وهو إعلى سعر وصل إليه سعر الحنطةِ في تأريخ العراق خلال تلك الفترةِ ، وأدت تلك الأحداث بالنتيجةِ إلى ظهور ما يعرف بـ (أزمةِ الخبز) (الحسني،٢٠٥) ، حيث كانت تلك الأزمةِ حديث مجلس النواب العراقي في (٢٣ / كانون الأول / ١٩٤٧ م) ، وهذا يعني وجود أزمةِ إقتصاديةِ مؤثرةِ على العمل السياسي للحكومةِ العراقيةِ قبل المحادثات العراقيةِ البريطانيةِ في إجراء المعاهدةِ بأيام .

أكد لفيف من أعضاء مجلس النواب إلى السيد رئيس المجلس تقريرًا يبيّن خطورةِ أزمةِ الخبز الموجودةِ في البلاد بقولهم :" تجابه البلاد اليوم أزمةِ خبز مستحكمةِ الحلقات ، لم تجابه مثلها في تأريخها الحديث مطلقًا ، فإنّ الحنطةِ والشعير ... غلت أسعارها في الأسواق غلاءً فاحشا ... فالخبز والصمون رديء ومغشوش إلى حد لا يستساغ ولا يمكن هضمه ... وهكذا

تواجه البلاد الآن أزمةِ شديدةِ تتعلق بالشعب ومعيشته ... " (محاضر مجلس النواب،لسنة١٩٤٧).

وبذلك نرى بأنّ الحالةِ الاقتصاديةِ السيئةِ في البلاد أدت بالنتيجةِ إلى خروج أبناء الشعب وبدون وعي ضد السلطةِ الحاكمةِ ، وما كانت المعاهدةِ إلا القشةِ التي قسمت ظهر البعير كما يُقال .، وانتفاضةِ عام (١٩٥٢ م) وعام (١٩٥٦ م) ، وكذلك وقف أبناء الشعب العراقي ضد الأحلاف والتكتلات التي أقامتها الحكومةِ العراقيةِ خلال تلك الحقبةِ (١٩٤٥-١٩٥٨)، وما كانت مناهج الاحَزاب وشعاراتهم الانتخابيةِ الا غطاء للوصول الى السلطةِ.

التوصيات (الخاتمة):

بعد الاحتلال البريطاني المباشر للأراضي العراقيةِ عسكريًا خلال الحرب العالميةِ الثانيةِ لم يبقَ للأحزاب ولا الجمعيات وكذلك المجلس النيابي أيّ أثر في الحياةِ السياسيةِ ، وأصبحت النيابيةِ جزءًا من الحكومةِ، وتم بعد الحرب السماح للأحزاب السياسيةِ بممارسةِ عملها النيابي والحكومي، الا انها لم تستطع تقديم شيء لصالح الشعب، واليوم العراق بنحوٍ عام، يشهد ظروف سياسيةِ وحزبيةِ سيئةِ وقاهرةِ، ومشابه حيث أثّرت بنحوٍ كبير على الواقعِ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلد، الأمر الذي دفع المعنين إلى اتخاذ تدابير وبحوث ودراسات مختلفةِ تتماشى مع محاولةِ الاصلاح واعادةِ البوصلةِ الى الامام، لا كما قال رجال دين خلال فترةِ تجميد الاحَزاب حيث كان يحثون الناس على مقاطعةِ الاحَزاب لأنها في الشرق داءٌ وفي الغرب دواءٌ، ارتباك الواقع السياسي في البلد نتيجةِ تعاقب الحكومات على حكم العراق من دون احداث اي تغيير ايجابي في الجوانب الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ والسياسيةِ على الرغم من الفترات الطويلةِ بالحكم، وهو الأمر الذي دفعنا إلى محاولةِ اعادةِ البوصلةِ الى iالامام واتخاذ تدابير لمحاولةِ الاصلاح. فتاريخنا زاخر بالكثير من الأحداث السياسيةِ المماثلةِ.ولنستفيد من التاريخ ونجعل الاحَزاب دواء لخدمةِ الشعب العراقي في التقدم والرقي والازدهار.

الهوامش والمصادر

١- سعاد رؤوف شير، **نوري السعيد ودوره في السياسةِ العراقيةِ حتى عام ١٩٤٥ م** ، ط١ ، بغداد ١٩٨٨ ، ص٨١ .

٢- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الوزارات العراقيةِ** ،- ج٧ - ج٩، بغداد ١٩٨٤ ، ص١٠٣

٣- عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ط١، ج١، بيروت ١٩، ص١١٩ .

٤- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ العراقيةِ (دراسةِ تاريخيةِ متواضعةِ عن الاحَزاب السياسيةِ التي تكونت في العراق بين العامين (١٩١٨ . ١٩٥٨ م)** ، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٣ م، ص١١٩ .

٥- علي عبد شناوة ، **محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥م**، ط ١ ، بغداد ٢٠٠٣ م ، ص٢٣٥ .

٦- مؤيد الونداوي ، **العراق في التقارير السنويةِ للسفارةِ البريطانيةِ (١٩٤٤ . ١٩٥٨ م)** ، ط١ ، بغداد ١٩٩٢ م .، ص٤٨ .

٧- علاء جاسم الحربي ، **العلاقات العراقيةِ البريطانيةِ (١٩٤٥ . ١٩٥٨ م)** ، ص٦٣ .

٨- طارق الناصري ، **عبد الإله الوصي على عرش العراق (١٩٣٩ . ١٩٥٨ م) حياته ودوره السياسي ج١** ، بغداد ، ١٩٩٠ م . ، ص٣٤٠ .

٩- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الوزارات العراقيةِ** ، ج٧ ، ص٣١٣ . ٣١٦

١٠- طارق الناصري ، المصدر السابق ، ص٣٤٠ .

١١- كمال مظهر احمد ، **صفحات من تأريخ العراق المعاصر (دراسات تحليليةِ)**، بغداد ١٩٨٧ ، ص١٣٥ .

١٢- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الوزارات العراقيةِ** ، ج٧ ، ص١١ .

١٣- علي كاشف الغطاء، **سعد صالح في مواقفه الوطنيةِ** ، مطبعةِ الرايةِ ، بغداد ١٩٨٩ م،ص١٣٩.

١٤- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ** ، ص١٢٩ . ١٣٠ .

١٥- عبد الامير هادي العكام ، **تاريخ حزب الاستقلال العراقي (١٩٤٦ – ١٩٥٨)** ، ط١ ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ١٨-٢١

١٦- عباس علي، **زعيم الثورةِ العراقيةِ صفحات من حياةِ الزعيم السيد الصدر**، ط١، بغداد ١٩٥٠ م ، ص١٩٢ .

١٧- عبد الأمير العكام، **تاريخ حزب الاستقلال العراقي (١٩٤٦ – ١٩٥٨)** ، ط١ ، بغداد ١٩٨٠، ص ٢٢٨ .

١٨- المصدر نفسه ، ص٥٦ .

١٩- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب العراقيةِ** ، ص١٦٢ .

٢٠- علي كاشف الغطاء ، **سعد صالح في مواقفه الوطنيةِ** ، ط١ ، بغداد ١٩٨٨، ص١٥٩ . ١٦٠

٢٢- فاضل حسين، **الفكر السياسي في العراق المعاصر (١٩١٤ ـ ١٩٥٨ م)** ، ط١ ، بغداد ١٩٨٠، ص١٠٢ . ١٠٣ .

٢٣- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ** ، المصدر السابق ، ص١٧١ .

٢٤- حنا بطاطو ، **العراق (الحزب الشيوعي)** ، ج٢ ، منشورات فأرصاد ، قم ٢٠٠٦ م

٢٥- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ** ، المصدر السابق ، ص١٩٤ .

٢٦- جريدةِ العهد ، العدد ٢٦٩ ، في ٢٢ / تشرين الثاني / ١٩٤٩ م .

٢٧- جعفر عباس حمدي ، **التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م)** ، ط١ ، النجف الأشرف ١٩٧٦ م ، ص٦٤٠ . ٦٤١ .

٢٨- حسن شبر ،**العمل الحزبي في العراق ١٩٠٨ . ١٩٥٨ م** ، ط١ ، قم ٢٠١٠ م ، ص٣٠٦

٢٩- جريدةِ العهد ، العدد ٢٩٧ ، في ٢٤ كانون الثاني / ١٩٤٩ م .

٣٠- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ** ، ص٢٣٠ .

٣١- جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص٦٤١ .

٣٢- كامل الجادرجي ، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي**، بيروت، دار الطليعةِ، ١٩٧٠.

٣٣- حسن شبر ، المصدر السابق ، ص٣٠٨ .

٣٤- كامل الجاد رجي ، المصدر السابق ، ص٧١ . ٧٢ .

٣٥- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الاحَزاب السياسيةِ** ، المصدر السابق ، ص١٩٦ .

٣٦- جعفر عباس حميدي ، **التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م)** ، ص٦٤٦.

٣٧- محمد حديد ، المصدر ا لسابق ، ص

٣٨- حسن شبر ، المصدر السابق ، ص٣١٠ .

٣٩- عبد الرزاق الحسني ، **تأريخ الوزارات العراقيةِ** ، ج٨ ، ص

٤٠- جريدةِ صوت المبدأ ، العدد ١٤ ، في ٩ / حزيران / ١٩٥١ م .

٤١- جعفر عباس حميدي ، **التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م)** ، ص١٤٨. ٤٢- عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الاحَزاب العراقيةِ ، ص٢٦٥ .

٤٣- جريدةِ الجبهةِ الشعبيةِ ، العدد / ١ ، في ٢٩ / تموز / ١٩٥١ م .

٤٤- جريدةِ الجبهةِ الشعبيةِ ، العدد / ٢ ، في ٣ / تموز / ١٩٥١ م .

٤٥- جريدةِ الجبهةِ الشعبيةِ ، العدد / ٦٠ ، في ٩ / تشرين الأول / ١٩٥١ م .
٤٦- جريدةِ الجبهةِ الشعبيةِ ، العدد / ٦١، في ١٠ / تشرين الأول / ١٩٥١ م .
٤٧- جريدةِ الجبهةِ الشعبيةِ ، العدد / ١٠٦ ، في ٣ / كانون الأول / ١٩٥١ م .
٤٨- عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الاحَزاب السياسيةِ ، ص٢٦٦ .
٤٩- حسن شبر ، المصدر السابق ، ص٣١٤ .
٥٠- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م) ، ص٦٥٣.
٥١- فاطمةِ صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام (١٩٥٧م) ط١ ، بغداد ٢٠٠٨ م ، ص٢٨٦ .
٥٢- كامل الجاد رجي ، المصدر السابق ، ص٧٤ .
٥٣- حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ، ص٣١٦ .
٥٤- فاطمةِ صادق عباس ، المصدر السابق ، ص٢٨٩
٥٥- - عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الاحَزاب السياسيةِ ، ص٢٤٩ . ٢٥٢ .
٥٦. جريدةِ صوت المبدأ ، العدد / ٢٩ ، في ٢٧ / حزيران / ١٩٥١ م .
٥٧- كامل الجاد رجي ، المصدر السابق ، ص٧٢ .
٥٨- حسن شبر ، العمل الحزبي في العراق ، ص٣١٨ .
٥٩- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م) ، ص٦٤٦.
٦٠- عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الاحَزاب العراقيةِ ، ص٢٤٤ .
٦١- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١ . ١٩٥٣ م) ، ص٦٤٤.
٦٢-. فاطمةِ صادق عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠.
٦٣- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيةِ ، ج٦، المصدر السابق، ص٢١٤.
٦٤- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضيةِ العربيةِ ، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩، ص٤١١.
٦٥- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق، ص ص٢٩-٣٠؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسيةِ في العراق، المصدر السابق، ص٦٧.
٦٦- جريدةِ الزمان، بغداد، العدد ٢٧٧٣، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٦م.
٦٧- جبار عبد الله الجويبراوي، عشائر الفرات الاوسط والجنوبي، بغداد، دار الحكمةِ، ١٩٩٢، ص٣.١٠٩) توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ص ١٠٤-١٠٥.

٦٨- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسيةِ في العراق (١٩٤١-١٩٥٣)م، النجف، مطبعةِ النعمان، ١٩٧٦، ص٢٥٥.

٦٩- مذكرةِ عبد الوهاب مرجان الشخصيةِ المقدمةِ الى المحكمةِ الخاصةِ لعام ١٩٥٩م، بدون صفحةِ.

٧٠- جريدةِ صوت الاهالي، بغداد، العدد ١٣٦٨، ٣٠ آذار ١٩٤٧م.

٧١- قاسم جميل قاسم، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق، دراسةِ سياسيةِ واقتصاديةِ واجتماعيةِ ، القاهرةِ، دار النشر، ١٩٧٣، ص٧١.

٧٢- عادل غفوري خليل، احزاب المعارضةِ العلنيةِ في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)، بغداد، منشورات المكتبةِ العالميةِ ، ١٩٨٤، ص٧٧.

٧٣- جريدةِ صدى الاهالي، بغداد، العدد ٢١٠، ٣٠/ مايس/ ١٩٤٦.

٧٤- منهج الحزب الوطني الديمقراطي ونطاقه الداخلي، المصدر السابق، ص ص٦-١٠.

٧٥- صوت الاهالي، بغداد، العدد ١١٥٢، ٣ نيسان ١٩٤٦م.

٧٦- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق، ص١٦٥.

٧٧- جريدةِ العراق، بغداد، العدد ٧٠٩٣، ٩ نيسان ١٩٤٦.

٧٨- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق، ص٧٥؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٧، المصدر السابق، ص٤١.

٧٩- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقيةِ ، ج٧، المصدر السابق، ص٤١.

٨٠- ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، بغداد، المكتبةِ العالميةِ ، (د.ت)، ص٣٩.

٨١- حنا بطاطو، المصدر السابق، ص٣٤٣.

٨٢- جعفر عباس حميدي ، **التطورات والإتجاهات السياسيةِ الداخليةِ في العراق (١٩٥٣ - ١٩٥٨ م)** رسالةِ ماجستير غير منشورةِ ، جامعةِ بغداد ، كليةِ الآداب ، ١٩٧٧ م ، ص٩ .

٨٣- عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقيةِ ، ج٧ ، ص١٢٣ .

٨٤- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضيةِ العربيةِ ، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩، ص٤١١، عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقيةِ ، ج٧ ، ص١٢٣ .

٨٥- المصدر نفسه، ص١٢٣ .

٨٦- للمزيد ينظر سعيد عبود السامرائي ، التنظيم الإقتصادي في الحرب ، ط١ ، بغداد ١٩٦٩ م ، ص ٧١ . ٧٦ .

٨٧- للمزيد ينظر عبد الله شاتي عبهول ، صفحات من تأريخ العراق وإيران ، ط١ ، بغداد ٢٠١٠ م ، ص١ ـ ٢١ .

٨٨- للمزيد ينظر عبد الرزاق الحسني ، تأريخ الوزرات العراقيةِ ، ج٧ ، ص٢٠٥ ـ ٢١٣ .

٨٩- محاضر مجلس النواب ، الجلسةِ الاعتياديةِ لسنةِ ١٩٤٧ م .